

فلا وجه يكون العلم المتعالي
في القيد لغيره

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم



کتابخانه آیت الله العظمی

در کتابخانه آیت الله العظمی

M.A. LIBRARY, A.M.U.



AR819

٨١٩

بسم الله الرحمن الرحيم

يا من هدانا الى مصباح الدجى صهل على هداية الورى ابو على انه وصحبه منزى الدجى ولعبد فقه الطليق اجد سميت بنور الهدى
الحكمة لو اى الهدى علقته على بعض مواضع لو اى الهدى مما كثر فيه الشعب زلت فيه الاقلام من كل صوب الفاء لما وعدته
في مصباح الدجى حين التمس منى بعض الطلبة واشار اليه بعض الكلمة ولكن ردا الكلمة فسوف يقبلها الطلبة قوله هو العلم
قال بعض الناظرين سلم الله تعالى في قديمته انت تعلم انه لو كان المراد بالعلم المتجدد والعلم الكلى كما توهمه المحشى فلا حاجة الى اخراج
العلم الحضورى الى قوله يتحقق كل فرد منه بعد تحقق موصوفه وايضا يصير قوله لكن جميع افراده لغوا على هذا التقدير بل كان على الشايع
ان يقول المراد بالعلم المتجدد العلم الكلى وهو ليس الا العلم الحضورى ليس بكلى فقد استبان ان العلم الكلى لا يشار به الى
لا ينطبق على عبارته سواء كان المراد بالبعديته في قوله بعد تحقق موصوفه البعديته الذاتية او البعديته الوجودية ولما عرفت عليه في
هداية الورى بان ما هو منشأ الانكشاف ليس الا امر شخصيا سواء كان علما حصوليا او حضوريا وليس العلم الكلى على ما
القدر المشترك بين الصور الخاصة التى هي علوم حصولية فكذلك الامر المشترك بين العلوم الحضورية امر كلى فما الفارق بينهما
تكلف أولا في حواشيه الجديدة لتصحى قوله المتعقب عليه عبارات مطبوعة لا طائل تحتهما وانما يرفع التعقب المذكور لانه اوقعا
اقول لا يخفى على من لا ادنى مسكة انه انما زاد المحشى في المقسم قيد الكلى لرفع النقض الوارد بالعلم المتعلق بالصورة العلمية اذ يصدر
عليه انه يتحقق كل فرد منه بعد تحقق الموصوف مع انه علم حضورى ووجه الرفع على رعيه بازدياد هذا القيد ان العلم المتعلق بالصورة العلمية
ليس امر كليا له افراد بل هو جزئيات متعددة كما سيصير به وهذا النص على ان العلم الحضورى عند المحشى لا يكون كليا اذ لو كان الحضور
كليا فلا يخرج العلم المتعلق بالصورة العلمية عن المقسم بقيد الكلى لانه ايضا كلى على هذا التقدير مع انه اسند اخرج العلم المتعلق بالصورة
العلمية الى هذا القيد وبالجملة لا يصح اخرج العلم المتعلق بالصورة العلمية عن المقسم بقيد الكلى الا اذا لم يكن العلم الحضورى كليا والا

فلا وجه لكون العلم المتعلق بالصورة العلمية جزئيات متعددة كما لا يخفى انتهى اقول لا يخفى على من له ادنى مسكة ان المحشى هنا
في القيد لا يرفع الايراد والوارد بالعلم الصورة العلمية بالمراد بالعلم العلم الكلي وعلم الصورة العلمية ليس كليا تحت افراد بل هو علم
متعدد كما سيصرح به واما العلم الحضورى فهو خارج عن قول السيد المحقق في تحقق كل فرد منه كما ذكره هو ووافقه فيه المحشى ايضا
قال بعينه واما العلم الحضورى فانه للسلب الكلي اى قوله لا يجامع كل فرد منه الخ وهذا اذا بصوت عال على ان الحضورى انما يخرج
من قوله يتحقق كل فرد منه لاسيما قيد الكلي فانه لو كان مطلوبه خراج الحضورى بهذا القيد وكان غرضه من ازيد اذ القيد اخراج العلم
الحضورى مطلقا لقال العلم الحضورى ليس بكل فطران القول بان المحشى انما زاد به القيد لخراج العلم الحضورى كما صدر عن السيد
افراد ويجزئ قوله وهذا انقض على ان العلم الحضورى عند المحشى لا يكون كليا الخ فانه لم يثبت مما سبق الا ان علم الصورة العلمية ليس
بالعلم كلى لافراد بل جزئيات متعددة لانه العلم الحضورى ليس كليا فان العلم الحضورى ليس منصرفا في علم الصورة العلمية وليس منه
ايضا حتى يكون حكمه بل له افراد اخر ايضا كعلم البارى بنفسه وبغيره وعلم النفوس بذواتها وعلم العقول بانفسها فكل علم
عدم كون الصورة العلمية كليا عدم كون العلم الحضورى كليا فطران قوله وهذا انقض لا يرتبط بما قبله ولا يحجب من الاستدلال بقوله
اذ لو كان العلم الحضورى كليا فلا يخرج العلم المتعلق بالصورة العلمية فانه ايضا كلى على هذا التقدير الخ فان العلم الحضورى ليس منصرفا في علم الصورة
ولا عينه حتى يلزم من كونه كليمية بل علم الصورة جزئى من جزئيات العلم الحضورى فان لافراد اخر ايضا بل هذا لا كما يقال لانه
ليس بكل اذ لو كان كليا لكان زيدا ايضا كليا والحاصل ان علم الصورة العلمية ليس كليا ومقصود المحشى من زيادة قيد كذا انما هو اخراج
العلم الحضورى فاستبان كما ذكره في القيدية لو كان المراد به هذا هو المراد المتعقب ثم قال فثبت ان العلم الحضورى عند المحشى ليس كليا والعلم الحضورى كلى
وان هذا هو اخراج العلم الحضورى عن المقسم باعتبار كونه كليا انتهى قول السيد ان العلم الحضورى ليس كليا الى المحشى في زيادة قيد العلم الحضورى لانه
لغيره فاما عدم كليمية علم الصورة العلمية وايضا من ذلك ان العلم الحضورى ليس كليا وان العلم الحضورى ليس كليا وان العلم الحضورى ليس كليا وان العلم الحضورى ليس كليا
كما صرح المحشى فحسنا والتجربى عن السيد ثم قال مشي الى ما ثبت في زعمه وهذا لا يصلح توجيهها لكلام الشارح اما اذا قلنا لو كان المراد
بالعلم التجرد العلم الكلى لكان قوله يتحقق كل فرد منه مستدركا لا دخل له في اخراج العلم الحضورى اصلا اذ العلم الحضورى يخرج
بقيد الكلى ولو كان العلم الحضورى كليا فلا يخرج العلم المتعلق بالصورة العلمية عن المقسم بقيد الكلى كما عرفناك الفاعل الى
ان الشارح انما قصد به ان العلم الحضورى ليس كليا وان العلم الحضورى ليس كليا وان العلم الحضورى ليس كليا وان العلم الحضورى ليس كليا وان العلم الحضورى ليس كليا
الشارح والعلم الحضورى وان كان بعض افراده يدل دلالة ظاهرة على ان العلم الحضورى ايضا كلى وله افراد ولكن جميع افراده
لا تدل على كونه كليا وان المقسم يتحقق كل فرد منه بعد تحقق الموصوف فعلم ان قيد الكلى في المقسم مستدرك لا دخل له
في اخراج العلم الحضورى واما اننا قلنا لو كان المراد بالعلم التجرد العلم الكلى والعلم الحضورى لا يكون كليا لافراد بل يكون جزئيات
متعددة كما توهمه المحشى فلا حاجة الى هذا القول اصلا وهذا معنى قول صاحب الحواشى بل كان كفى للشارح الخ انتهى اقول لا يخفى
على المطلع على ما ذكرنا ان دعوى عدم الطباق لتقرير المحشى على كلام السيد المحقق دعوى بلا دليل وان كل وجه من الوجوه السطوية
ركب جدا ولا بأس لوزنا التفصيل تنبيها لاذن القاصرين وتشتيطا للماهر من اما الوجه الاول فلان استدراك قوله يتحقق
كل فرد منه موقوف على خروج العلم الحضورى بقيد الكلى كما زعمه وقد علمناك ثم نبهناك على انه لم يخرج من قيد الكلى لانه

السيد المحقق ولا عند المحشي نعم إنما خرج منه علم الصورة العلمية ولا يلزم منه خروج مطلق العلم المحضوري حتى يكون قوله
يتحقق كل فرد منه المورد والخراج العلم المحضوري لا الفرد خاص منه مستدركا فلهذا إن قول هذا الناظر والمحقق أنه لا يلزم
وقوله وعلى ما ذكره المحشي يكون هذا القول مستدركا اختراجه الاستدراك والوجه الثاني فلان دلالة قول السيد المحقق على
ما ذكره لم يكره احد بل قد اقره المحشي في ما بعد ولا يلزم من عدم خروج العلم المحضوري بقيد الكل استدراك هذا القيد
لأنه يخرج منه علم الصورة العلمية وآنا الوجه الثالث فلان نسبة تبيين العلم المحضوري لا يكون كلياً الى المحشي وربما افترق
قوله ولكن جميع افراده ليس كذلك على خروج العلم المحضوري بقيد الكل تبيين فاسد ثم قال فظهر ان الصورة العلمية وكذلك العلم
المحضوري مطلقا ليس بخارج عن المقسم بقيد الكل كما توهم المحشي فتوجيه المحشي غير منطبق على عبارة هذا المارامه صاحب الجواشي
اقول عدم خروج العلم المحضوري بقيد الكل صحيح لا ريب فيه ولم يزعم المحشي خلافاً كما ذكره هذا الناظر واما علم الصورة العلمية
فدو خارج عن المقسم هذا القيد بلا ريب فتوجيه المحشي منطبق على عبارة السيد المحقق مع شيء زائد واما مرامه صاحب الجواشي
خيال فاسد فاذن ظهر حق الظهور ان ما قال في هداية الوري ما هو منشأ الانكشاف الى قوله فما الفارق بينهما وتمتة فكيف
يخرج العلم المحضوري بقيد الكل وكيف يقال ان المحشي مع جملة قدره اخرج بقيد الكل فانه لا يقول به الا النحائي عن التحصيل البراءة
جيد على كلام هذا الناظر الزاعم ان المحشي اخرج العلم المحضوري بقيد الكل ثم قال بعد نقل هذا الايراد اقول هذا الكلام مع كونه متحلاً
عن كلام بعض المحققين قد وقع هنا في غير موقعه اذ لا علاقة له بكلام صاحب الجواشي فضلاً عن ان يكون ايراد عليه اذ يحصل كلام
كما علمنا ان توجيه المحشي غير منطبق على عبارة الشارح اذ مبناه على ان العلم المحضوري ليس بكل المقسم ما يكون كلياً مع
ان عبارة الشارح ياباه كل الابد ولا يخفى على من له ادنى مساس انه لا يريد عليه ان القيد المشترك بين العلوم المحضورية ايضاً
كل كما ان القيد المشترك بين العلوم المحصولية كل اذ ليس غرض صاحب الجواشي ان العلم المحضوري لما لم يكن كلياً في الواقع فقيد
الكل في المقسم كانت لاخرجه عنه ولا حاجة في اخراجه من المقسم الى القيود التي ذكرها الشارح حتى يريد عليه ما اورد بل غرضه انه
لو استند اخراج العلم المحضوري عن المقسم الى قيد الكل كما توهمه المحشي لكان قول الشارح يتحقق كل فرد منه وقوله ولكن جميع افراده
لنوا لا طائل تحته ضرورة ان المحضوري خرج بقيد الكل ولعل هذا ظاهر غاية الظهور ولكن من لم يجعل السند لوراءه من قوله
اقول لقد ظهر الحق من لسانه ان من لم يجعل السند لوراءه من قوله لم يعلم ان مصداقه هو هو فان المحشي انما زاد قيد الكل
ليخرج علم الصورة لا يخرج عنه العلم المحضوري حتى يكون قول السيد الزاهد لغوا ولا تلازم بين الخروجين كما زعمه هذا الناظر
فكلام المورد مرتبط غاية الارتباط لان هذا الناظر لعلو كعبه في المطالب العقلية فمالم يخرج المحشي اخرج المحضوري بقيد الكل واورده
عليه انه غير منطبق على عبارة السيد المحقق ويثبت بوجه قدم ما فيها وكلام هداية الوري صريح في الايراد عليه بانه لا فرق بين
العلوم المحصولية والمحضورية في ان منشأ الانكشاف فيهما ليس الاجزئياً والقيد المشترك كل فنسبته هذا العلم الى المحشي ليس
بصحيح فظهر ان زعم هذا الناظر عدم ورود الايراد عليه غفلة على غفلة وآنا حديث انتحال كلام المورد من كلام بعض المحققين
فلا يخفى انه بعد تسليمه وقع في غير موقعه فانه لا يخلو انما ان يكون ذكره على سبيل البيان الواقعي فهو كلام مستدرك في هذا المقام
او على سبيل الطعن على المورد كما يدل السياق والسباق فهو ليس بطعن اصلاً وان نظرت تصانيف هذا الطاعن كشرح الفرق

وغيره وجدت اكثره ما خوذ من شرح الشخصية وحاشيتها وكثيرا ما سبق عباراتها فيه ثم قال ثم اعلم ان افاده المحشى تفصيل
 لما قال من العلم في حاشيته بعد نقل كلام المحشى في الايراد عليه بما يليق ويبلغ في ثم هذا التقرير لو تم لا ينطبق على عبارة المحشى
 الشارح ولما لم يبين قدس سره وجه عدم التطبيق في هذا التقرير فيجوز المورد في فهم معناه وكتب في حاشيته المتعلقة على هذا القول
 لا ينبغي عليك ان هذا التقرير ينطبق على عبارة المحشى فان الفرو لا يكون الا للكل فلابد من ارادته ولعل لكلامه وجه الست
 احصل انتم في كلام المورد وقد عرفت ما قرنا وجه عدم التطبيق في ذلك التوجيه على عبارة الشارح انتهى اقول قد عرفت ان تقرير
 المحشى منطبق على عبارة السيد المحقق وان ما ذكره هذا القائل في توجيه عدم الانطباق لا ينبغي ان يصح في المية ومثله يستحيل صدق
 عن مثل بحر العلوم نور الله مرقدته واحمد عيني قوله في المورد في فهم معناه وكتب الخ فان المورد هو صاحب بداية المورى كى لم يكتب
 هو ناقلا وانما هو عبارة ما به نسبة واستاده علما نور الله مرقدته في كشف المكتوم قوله انحصار الشئ في الاعم انه بامرود وما فيه
 من ان انحصار الشئ في الاعم وان كان لا ينافي انحصاره في الاخص الا ان انحصاره في الاعم لا يستلزم الانحصار في الاخص ايضا وبما
 مقام تعيين القسم ولم يحصل قال بعض الناظرين سلم الله تعالى في حاشيته القديمة قوله انحصار الشئ آه جواب سوال تقرير للسوا
 ان لو كان مراد الشارح بالبعدي في قوله بعد تحقق موصوفة البعدية الزمانية فقد كان الواجب عليه ان يفتي قوله وهو ليس الا العلم
 المحصول بالحدوث وحاصل الجواب ان مقسم التصور والتصديق لما انحصر عنه في العلم المحصول بالحدوث انحصر في العلم المحصول ايضا
 اذ لا منافاة بين انحصار الشئ في الاخص وانحصاره في الاعم بل انحصار الشئ في الاخص مستلزم لانحصاره في الاعم فلا يعقل ان انحصار الشئ
 في الاخص وعدم انحصاره في الاعم ومن هنا ظهر سقوط ما قيل ان انحصار الشئ في الاعم وان كان لا ينافي الخ وجه السقوط ظاهر مع
 ان انحصار الشئ في الاعم من حيث هو كذا كمنافاة لانحصار الشئ في الاخص قطعا انتهى ولما اتفقنا في بداية المورى بان لا يعقل وجه السقوط
 وقوله مع ان انحصار الشئ آه فيه ان هذا انما يراد على ما افيد بالاغراض عن قول المفيد ولا يمكن ان لا ينافي في بكلمة ان الوصلية
 قال صرحا على ان الكلام بعد الترتل ولو قال هذا القائل ان هذا يراد على المحشى فيا به قوله مع ان فان هذا العنوان ان ال صرحا على
 ايراد ان ليس قوله ذكر ايراد على كلام المحشى انتهى تصدى هو في حاشيته الجديدة لدفعه وليس بدفع فقال اعلم ان صاحب
 الحاشية بين اول معنى كلام المحشى في حاشيته بقوله ان مقسم التصور والتصديق الخ ثم شبه على سقوط ما اورد به البعض وحكمه
 وجه السقوط ظاهر بما قرره اذ قلهم منه ان المورد حمل المعنى على العكس وفهم من عبارة المحشى ان غرضه ان انحصار الشئ في الاعم غير مناف
 لانحصاره في الاخص مع ان حاصل كلامه ان انحصار الشئ في الاخص لا ينافي انحصاره في الاعم انتهى اقول لا يخفى على من اراد في فهم
 ان ليس حاصل كلام المحشى الا انه المفيد والمورد من ان انحصار الشئ في الاعم غير مناف لانحصاره في الاخص لا ينافي انحصاره في الاخص
 ان انحصار الشئ في الاخص لا ينافي انحصاره في الاعم انما هو ان انحصار الشئ في الاعم لا ينافي انحصاره في الاخص نعم لو كانت عبارة
 هكذا انحصار الشئ في الاخص لا ينافي انحصاره في الاعم لكان الحاصل ذكره هذا الناظر البتة والعجب ان هذا ظاهر لكل من يفكر ولو اراد
 فكيف خفي عليه ثم قال المورد لما لم يتم في كلامه اورد عليه آلا بان وجه السقوط مما لا يعقل وقد عرفناك وجه السقوط وهو ان
 المورد حمل المعنى على العكس فاورد الايراد بلا فهم المراد انتهى اقول قد عرفناك ان ما ذكره من وجه السقوط ساقط من اصله والمورد
 لم يفهم المعنى العكس انما فهم العكس في هذا الناظر فالتعكس وهو عدم التعمق عليه ثم قال وثانيا بان قوله مع ان آه انما يراد بالاغراض

عن قول المورد وان كان واقول هذا الكلام والى صحتها على ما ذكرنا من ان المورد محل معنى كلام المحشى على العكس في اورد ما اوردنا
التنزيل لما كان غير صحيح في الواقع زعيم صاحب الحاشي بقوله مع ان المتأنتى اقول قد عرفت ان الحاصل الذي ذكره الناظر
عكس صريح لعبارة المحشى لما كان تنبيه غير صحيح في الواقع اورد عليه المورد بان هذا انما يريد بالانحاض التزم قال ثم قال المورد
ولو قال ذلك الفاعل ان هذا يريد على كلام المحشى التزم واقول هذا الكلام والى صحتها على ان المورد لم يلتفت الى كلام صاحب الحاشي
ولم يفهم ما قال في بيان معنى كلام المحشى انتهى اقول سبحانه الله لا يفهم هذا الناظر حقيقة المرام ثم يترجمه وينسب الى المورد كما ينبغي
عليه والمورد لم يحزم بان هذا يريد على كلام المحشى حتى يكون يريد ايراده ايراد غير محصل بل اوردته على سبيل المفروض كما تفصح عنه كلمة
فيحصل ان قوله مع ان آه اما ان يكون ايرادا على كلام المفيد او على كلام المحشى لا سبيل الى الاول لانه معنى على الاغراض عن ان
الوصلية ولا سبيل الى الثاني وهو ظاهر حتى الظهور ومن لم يجعل الله له نورا فاعلم من تورثت بريد برفا فافقا لتفصح لك جليلة الحال
وتخرج عن تخصيص التقليد الى اوجه الكمال قوله فليس التخصيص العلم بالمتجدد زعم بعض الناظرين ان التخصيص المهر وب
هو تخصيص مرة بعد اخرى مطلقا سواء كان بحسب اللفظ او بحسب المعنى وهذا لا يلزم الا تخصيصا مرة واحدة وهو ليس
بمهر وب عنه حيث قال في قد يمتنع قيل وجب عدم لزوم تخصيص مرتين على تفسير الشارح ان التخصيص مرتين الذي هو المهر وب
عنه انما هو ما هو من حيث اللفظ لا ما هو من حيث المعنى فلو فسر المتجدد بالحادث فقط يلزم التخصيص بالحصولى ايضا من حيث اللفظ
ولما فسر بما فسر الشارح لم يكن مصداق الا العلم بالحصولى الحادث فلا يلزم من حيث اللفظ الا تخصيصا مرة واحدة وان كان
حيث المعنى تخصيصا ولا شناعة فيه عنده والصواب ان يقال لو فسر المتجدد بالحادث فقط فلا بد من تخصيص آخر بالحصولى ايضا
اذا الحادث اعم من الحصولى من وجب فيلزم التخصيص مرة بعد اخرى واذا فسر بما فسر الشارح وهو قوله يتحقق كل فرد منه آه
فلا يلزم التخصيص مرة بعد اخرى بل انما يلزم التخصيصان مرة واحدة ولا شناعة فيه فالتخصيص مرتين الذي هو المهر وب عنه
هو تخصيص مرة بعد اخرى سواء كان من حيث اللفظ او من حيث المعنى واما لزوم التخصيص مطلقا فليس بمهر وب عنه فالقول
بان المهر وب عنه من التخصيص مرتين ما هو من حيث اللفظ لا ما هو من حيث المعنى غير سديد اذ لو اريد بالتخصيص مرتين التخصيص مرة بعد اخرى
كما هو الظاهر فهو شنيع جدا في زعمه سواء كان من حيث اللفظ او من حيث المعنى وان اريد به تخصيصا مرة واحدة فهو ليس بشنيع
في زعمه اصلا سواء كان من حيث اللفظ او من حيث المعنى والحاصل ان المصنف خصص المقسم بالمتجدد فلو فسر المتجدد بالحادث فقط
فلا بد من تخصيص آخر بالحصولى ايضا فيلزم التخصيص مرة بعد اخرى مرة بالحادث ومرة بالحصولى ولو فسر بما يتحقق كل فرد منه
بعد تحقق الموضوعات ويرا بالبعدية البعدية الزمانية فلا يلزم التخصيص بالحادث مرة بالحصولى اخرى بل انما يلزم تخصيصا مرة
مرة واحدة وهو غير شنيع انتهى كلامه ولما اتفق عليه في بداية الوري بهذه العبارة ما قيل ان المهر وب عنه هو تخصيص مرة بعد اخرى
غير سديد بما قد افاده عزم جدى ملك العلماء من ان اعتبار تخصيص مرة واحدة وان كان يتصور منها بحسب اللفظ فان لفظا
وهو المتجدد ادى الى تودى القيدين لكنه لا يتصور بحسب المعنى فان بين الحادث والحصولى عموما وخصوصا من وجه فالتخصيص مرة بعد اخرى
بحسب المعنى لازم وهذا امر فيه شناعة عند ذلك القائل انتهى بحكم لرفعه وليس بمرفوع فقال في حاشية الجديدة بعد نقل عبارة
المذكورة اقول لا يخفى على الناظر في كلام الشارح انه يرب عن التخصيص مرتين اشد المهر وب ومغناه تخصيص مرة بعد اخرى ولذا لم يعبر

له اى
سواء كان
ولى الله
والكنوى
مستطاب

عنه بالتخصيص مرة بعد اخرى وقد مر عنه بالتخصيص مرتين اما التخصيصا مرة واحدة فليس تخصيصا مرتين بل هو ظاهر بل ان في قوله لا يلزم من كونه
 في موضع ان المهرب عنه من التخصيص مرتين ما هو ما يحجب اللفظ لا ما هو من حيث المعنى فادعاء ان المهرب عن التخصيص مرتين ما هو
 الجاء اخرى من حيث اللفظ لا ما هو من حيث المعنى ادعاء بلا دليل بل الظاهر من كلامه في هذا الشرح وفي الحاشية التعديمية ليس الا
 المهرب عن التخصيص مرتين سواء كان من حيث اللفظ او من حيث المعنى انتهى اقول لا يخفى على ناظر كلام السيد المحقق في ان
 انه يفر عن التخصيص مرتين بحسب اللفظ لا عن التخصيص مرتين مطلقا فنبه اليه وجعلها سببا لاصول سخيف جدا واللازم اثبات
 فمره عنه مطلقا وهو ليس بثابت ولم يذكر ان ما في اللفظ من الفاظ السيد المحقق في ان تصنيف من تصانيفه دل عليه بل الصحيح
 ان المهرب عنه انما هو التخصيص مرتين لفظا وهو ليس لازم ههنا واللازم ههنا التخصيص مرة بعد اخرى معنى فقط ولا بقا فیه على ان القول بان
 يفر عنه مطلقا استحكام لا اساس الايراد عليه فانه لا شك انه لا مفر ههنا عن لزوم التخصيص مرتين بحسب المعنى كما نبهناك عليه في
 بداية الوری فحريه على السيد المحقق انه يفر عنه مطلقا وفرد منه لازم ههنا فيلزم القرار على ما عتبه القرار ثم قال بعد ما حققنا
 في زعمه والمورد لم يرض بتحقق صاحب الجواشي وقال في توضيح كلامه كمنشى ان المهرب عنه من التخصيص مرتين ما هو مرة بعد اخرى
 من حيث اللفظ لا ما هو مرة بعد اخرى من حيث المعنى ولم تبطل ان كما لا يلزم ههنا التخصيص مرتين من حيث اللفظ كذلك لا يلزم
 من حيث المعنى ايضا بل انما يلزم من حيث المعنى التخصيصان مرة واحدة انتهى اقول كيف يرضى المورد بتحقق جملة فان لزوم
 التخصيص مرتين من حيث المعنى لازم قطعاً فكيف ينسب الفراء عنه مطلقا الى السيد المحقق ويضيق العطن والقول بان لا يلزم ههنا
 التخصيص مرتين مطلقا صاد عن غفلة كيف لا وبين الحصول والحادث عموم مخصوص من وجد وهو ظاهر فلا بد ان يعقدوا لا باق
 ثم بالآخر ثم قال ثم قال المورد بعد نقل قول صاحب الجواشي هذا غير سديد لما افاده عم جدي ملك العلماء الخ اقول المفهوم من
 هذا الكلام ان الاول ان التخصيص مرتين مطلقا سواء كان من حيث اللفظ او من حيث المعنى شنيع عند الشارح كما يدل عليه
 قوله فيلزم التخصيص مرة بعد اخرى بحسب المعنى وهذا امر فيه شناعة عند ذلك القائل وهو من ان لما زعم المورد من ان
 المهرب عنه من التخصيص مرتين ما هو من حيث اللفظ لا ما هو من حيث المعنى اذ هذا الكلام يدل دلالة صريحة على ان التخصيص
 مرتين من حيث المعنى ايضا شنيع عند كما افاده صاحب الجواشي انتهى اقول هذا الكلام ضحكة بين الناظرين وصدوره
 عنه مع دعواه علو كعبه في المطالب العقلية بعيد فانه قد فهم ان جملة وهذا امر فيه شناعة عند ذلك القائل داخله في
 عبارة ملك العلماء وارجح الاشارة الى السيد المحقق فظن المناقاة بين مراد ملك العلماء ومراد المورد وليس كذلك ولا بأس
 لو قلنا بتبارة ملك العلماء ايقاظا للتأنيدين وتشجيع الداهرين قال عم جدي ملك العلماء في حاشيته او لا مورد اعلى الالوهية
 الزمانية حديث لزوم التخصيص مرتين مهتوج على هذا الاحتمال ايضا مرة بالاحتمال ومرة بالحادث ولا يمكن الخلاص عنه بما قيل من ان
 لا بأس به من حيث المعنى عند السيد الزاهد والذي هو المهرب عنه هو من حيث اللفظ واللازم في ما نحن فيه هو الاول فان
 العلم بالتجدد من حيث اللفظ واحد لان المحشى في غاية المهرب عن التخصيص بلا ضرورة مرتين سواء كان بالمعنى او باللفظ
 تحكم بل بالمعنى اشد نعم يمكن ان يقال ان المتمنع انما هو التخصيصان مرتين وهو غير لازم بل اللازم في ما نحن فيه التخصيصان مرة واحدة
 وفيه ما فيه انتهت ثم كتب تحت قوله في ما فيه هذه العبارة اشارة الى ان اعتبار التخصيص مرة واحدة وان تصور بحسب اللفظ

لا يتصور بحسب المعنى لما ان عين المحصولي والحادث مجموعا من وجه فالتخصيص بهما انما يتصور بالمحصلي اولاً ثم بالحادث اوباً كالحسن فيضم
التخصيص من حين بحسب المعنى ولو سلم فلما ان التخصيص من حين بلا ضرورة تمنع كذلك التخصيص ان مرة واحدة بلا ضرورة بل بالاشارة
فانهم انتهت فتنبها ايها المتكلم على تلك الجملة في هذه العبارة ان شئت من كلام صاحب اية الوري وسأله ان هذا لا يندرج
التخصيص من حين بحسب المعنى قطعاً المفهوم من كلام ملك العلم اذ فيه شناعة عند ذلك الفاعل الذي اشير اليه بقوله لا يقلل
في النظر لانه يزعم انه لم يلزم من هذا التخصيص من حين بحسب المعنى والمفهوم من كلام ملك العلم ان لا يقدح في كلامه هذا في الجديفة
سواء على سبيل واحد صدر عنه في حالة النوم واليقظة لاني حالة السهو واليقظة ثم قال الامر الثاني ان المتجدد وان لم يدرى القيد
لكن لما ناس من لزوم التخصيص من حين بحسب المعنى وهذا محل تامل لاننا اذا كان المتجدد قائماً مقام القيد في عين معنا ولا المحصول الحادث
لا يحصل فقط ولا الحادث فقط حتى يلزم التخصيص مرة بعد اخرى انتهى اقول لا يخفى ان التخصيص بهما وان كان دفعة لكن تأله
الى تخصيصين بحسب المعنى لان بينهما مجموعاً من وجه وهو ظاهر فلا وجه للتامل اصلاً ثم قال وبهذا يظهر ان قول عم جد المورد اذ اشتهر
في تخصيصين بهما انما يتصور آه في غاية السخافة انتهى اقول هذا القول في غاية الوتر السخافة وقول ملك العلم في غاية اللطف
واللطافة واغلبني تردده في قوله عم جد المورد اذ اشتهر فانه يشعر بانه لم ينظر وباجرة بداية الوري حتى يتميز عنه المورد من غير ضرورة ولا
في هذا التزويد الشنيع قوله يكفي للأنكشاف ان اورد مقتضى المحققين على صاحب الاشارة بان العلم والمعلوم في المحضوري متحدان بالذات
وبالاعتبار فاذا عدم المعلوم يلزم الغدوم العلم مع ان الضرورة تشبه بخلافه ثم اجاب من عند نفسه بقوله نعم العلم على طريقتيه انه قائل
بالعلم المثال في بعض المواضع فما دام المحسوس حاضراً عند المحسوس المدرك يكون للأنكشاف بحسب وجوده الخارجى المبصر فاذا ابطال لك
يحصل له مثال من غير انطباق في الذهن من انتقاش انتهى حاصل الايراد ان العلم والمعلوم في المحضوري متحدان ذاتاً واعتباراً فاذا
عدم المعلوم وهو المبصر في الخارج يلزم الغدوم العلم به مطلقاً لان انتفاء المعلوم عن الخارج في العلم المحضوري يوجب انتفاء العلم به مطلقاً
مع ان العلم بالضرورة ان العلم مطلقاً باق حين الغدوم العلم من الخارج وبذا وارد على صاحب الاشارة قطعاً فانه لما ذهب الى
ان علم المبصر علم محضوري يلزم عليه الغدوم العلم عند الغدوم المعلوم قطعاً كما هو شأن العلم المحضوري فكما ان علم النفس بذاته
وصفاً تاماً لا انضمامية فيعدم لو فرض الغدوم المعلومات كذلك يلزم من هذا الغدوم العلم مطلقاً عند الغدوم المبصر حتى لا يحصل الجواب
انا لا نسلم الغدوم العلم مطلقاً عند الغدوم المعلوم انما اللازم الغدوم العلم الابصاري المحضوري من حيث هو وهو لا يلزم منه الغدوم
العلم مطلقاً فيجوز ان يوجد مثال المبصر بعد الغدوم في طرف الخارج يكفي للعلم به فما الزم السائل من هذا يلزم وبعض النظارين
سلمه الله تعالى سلك في بيان حاصل السؤال الجواب في حواشيه غير طريق السداد فافتاحا صل المراد فاورد في التحديتية بـ
الاشك في زوال العلم الابصاري بزوال المعلوم الخارجى فاللازم من لزوم ولما تعقب في بداية الوري بما تعقب اورد في
جديده ما يشهد ان كان كلامه في القديمة فزعم ان حاصل سؤاله ان العلم والمعلوم في المحضوري متحدان في عين الغدوم المعلوم
يلزم الغدوم العلم الابصاري ضرورة مع ان الضرورة تشبه بان العلم الذي كان متعلقاً بالمعلوم الخارجى لم يعدم بالغدوم المبصر
وان حاصل جوابه ان المعلوم ما دام موجوداً في الخارج وحاضراً عند المحسوس لا ادرك بحسب وجوده الخارجى فاذا اعدم في الخارج
يحضر له مثال في عالم المثال ويكون ذلك المثال حاضراً عند المدرك فيكون العلم المتعلق به محضورياً كما كان وبالجملة لا يعدم العلم

له كذا
وجه في الجواب
الذي اراد
والمبصر
بانه شك
في الورد
عليه بل
استاد
الاستاذ
صاحب
التحقيق
المرفوعة
نور الورد
ادراكه
صاحب
بداية الورد
دام فضله
وفي اعقاب
جداً وادباً
جزيرة
بعض النظم
من النظم
المذكورة
بان الورد
حسب
عليه صفاً
التحقيق
المرفوعة
رحم الله
مواظف
نور الورد
سبحه المرات
ما جرحه
الكنوز
منه

الا انصارى بانفائه في الخارج وانفجر على هذا الزعم وحرره في زعمه اجابات مطبنة لا تقبده الا انظر غايه التحسين والاعلى
 على من لا يرى في المعقول ان كل ذلك غير معقول ولا يعلم ان امر ضروري دعه الى تقرير كلام مقدم المحقق في تفسيره
 واما من ثم الايراد عليه في زعمه فانظر بعين الانصاف وتجنب عن طريق الاعتساف قوله او بنفس ذات الممكن ان لا يلزم الدور
 فيه ما افيد من ان امتياز الممكنات موقوف على امتياز الارتباطات وامتياز الارتباطات موقوف على ذات الممكنات لا
 على امتيازها فلا يلزم الدور وخصه بعض الناظرين بوجهين احدهما انه اذا توقف امتياز الارتباطات على ذات الممكن
 فلا يمكن امتيازها بدون تحقق ذاتها متمايزة وكما ان تحقق النسبة فرع تحقق المنتسبين كذلك امتيازها فرع لامتياز طرفيها
 ولما يتعقب عليه في بداية الوري بان هذا التوجيه مما يحيط به كلام المحقق فان قوله او بنفس ذات الممكن باقحام لفظ نفس يتبادر
 باعلى نداء على ان مراده توقف امتياز الارتباطات على نفس ذات الممكنات مع قطع النظر عن تحققها وتمايزها وغيره من مضافها
 فافادة عدم لزوم الدور جيد او روي في جديده ما يصلح كلامه في زعمه ولن يصلح العطار ما افسده الذي يقال ان نفس ذات الممكن
 التي توقف عليها امتياز الارتباطات اما ان تكون شيئا اولاد على الاول لا بد وان تكون متحققة متميزة في حد نفسها فاذا توقف امتياز
 الارتباطات على نفس ذات الممكنات فلا يتوقف امتيازها الا على ذاتها حال كونها متميزة فيلزم الدور وقطعا على الثاني في نفس ذات الممكن
 محض لا شئ حتى يتوقف عليها امتياز شئ فظاهر انه لا معنى لتوقف امتياز شئ على ما هو لا شئ ومعلوم صرف بل لا بد من شئ حتى يتوقف امتياز
 اقول كون ذات الممكن التي توقف عليها امتياز الارتباطات لا شيئا محضا بطلانه نظرا لان ذلك لا يصح بكونه شيئا وكونه متميزا في حد نفسه
 بالضرورة بناء على ان كل شئ فله امتياز في حد ذاته لا يستلزم ان يعتبر في التوقف حتى يكون التوقف عليه امتياز الممكنات بعضها عن بعض
 فاني الباب ان يستلزم والمدعى به التوقف ولم يثبت بهذا التقرير وتصح هذا التقرير لا انتقض توقف البيولي على الصورة والوجود
 ببنائك بان يقال طبيعة الصورة التي تحتاج اليها البيولي في وجودها وتشخصها اما ان تكون شيئا اولاد شيئا لا سبيل الى الثاني
 فانه لا معنى للاحتياج الشئ الى ما هو ليس بشئ فتعين الاول مرجح لا بد ان يكون متحققة متشخصة متميزة فان الامتياز لا يشخص
 والتعين شيئا متميزات او مترادفات فاذا توقفت الفعول على طبيعة الصورة فلا توقف عليها الاحال كونها متميزة متشخصة
 فيلزم توقف البيولي في وجودها وتشخصها على طبيعة الصورة المتشخصة فيلزم الدور وينهدم اساس قواعدهم البنيية عليهم
 وثانيهما ان امتياز الممكنات ليس معنى زائدا على ذاتها فتوقف امتياز الارتباطات على ذاتها عين توقفها على امتيازها
 اذا لا معنى لتوقف شئ على المعنى الانتراعي الا توقفه على منشأ انتراعه ضرورة انه لا تحقق له الا تحقيق منشأ انتراعه فقد وضع لزوم الدور
 ولما يتعقب عليه في بداية الوري اما اولاد بان قوله ليس معنى زائدا ممنوع ان اراد بعد الزيادة عدم الجينية والجزئية ولو اراد
 بالزيادة الحاجة في منشيية الذات لا امتياز الى امر آخر فذا وان سلم لكنه لا يجدي نفعا فانه لا ينبغي كون امتياز الممكنات مغايرا
 لذواتها فكيف يصح التقرير بقبوله فتوقف امتيازها وانما ثانيا فبان قوله اذا لا معنى لتوقف شئ الخ ممنوع فان المعنى الانتراعي كما
 هو لا يحكم منشأ انتراعه فتوقف شئ على الانتراعي او توقفه على منشأ انتراعه آخر وهو سلم فلا يتم التقرير الا اذا كان عنوان الدعوى هكذا فتوقف امتياز
 الارتباطات على امتياز الممكنات عين توقفها على ذاتها واذا ليس فليس ولما ثانيا فبان قوله ضرورة انه لا تحقق له الا يعني
 من جوع فانه لا يلزم من كون تحقق الانتراعي بتحقيق منشأ انتراعه عينيتها حتى تكون عينيتها توقف شئ على الانتراعي وتوقف

على منشأ انتزاعه آثارا جافا له لو كان قد وقع شي على الانتزاع عن وقوعه على منشأ انتزاعه كما قلتم فكان توقف الانتزاع
على شيء عن توقف منشئه على ذلك الشيء ورجح لا يكون مفادا قال المحشي بانفس ان امتياز الممكنات بعضها عن بعض
تعالى فرع امتياز بعض الارتباطات عن بعض هذه الامكنات فرع الارتباطات وبما مع انه يلوح عليه في الامكان انما قال
هذا لا يفرق في التوضيح الاول من ان الارتباطات نسبت بخصوصية ذات الواجب بين الممكنات اما ترى ان احد الطرفين كيف يكون
فرعا للثبوت تصديقي في مبدئية الاصطلاح واما دفع هذه الوجوه فقال المدعي الاول اقول لا يخفى اما ان يكون الامتياز صفة عارضة
للممكنات مغايرة لما حسب الوجود والتقرير ويكون حتى انتزاعها منتزعا عن نفس ذوات الممكنات بعد تقريرها عن الجاهل الاول
بما يلحقها لان الامتياز لو كان صفة عارضة لذوات الممكنات زائدة عليها مغايرة لما بحسب الوجود والتقرير كان متاخرا
عن تقريرها ووجودها ولما كان تقريرها ووجودها غير ممكن بدون الامتياز لا يمكن ان يكون متقرا ووجودها بل التقرير والوجود
متساوقان لا امتياز فها تكون ذوات الممكنات متنازعة بهذا الامتياز الخارج عن تقريرها ووجودها بل لابد وان تكون
ممتنازة قبل عروض هذا العارض فيجري الكلام في الامتياز السابق وعلى الثاني ان يكون مصداقا ومنشأ انتزاعه نفس ذوات
الممكنات لا شيء زائد واذا ثبت ان الامتياز ليس من العوارض للائحة لذوات الممكنات بل منتزعا عن نفس ذواتها فقد
صحة التقرير بقوله فتوقف اقول فيه خدشة في قوله لان الامتياز لو كان صفة عارضة لكان متاخرا عن تقريرها ووجودها الخ
بمنع الملازمة لم لا يجوز ان يكون التعيين الامتياز اذ انتزاعها من ماضيا الى المابية ويكون التضمين كالتضمين الفصل الى الجنس لا يحتاج الى التقرير
المنتزعة قبل التضمين فلا يتم الكلام الا باطلال هذا الشق ثم قال ثم انه مع تسليم ان الامتياز منتزعا عن نفس ذوات الممكنات
زعم ان الامتياز امر مغاير لذواتها واما في الكلام لا يحصل له لانه اذا كان الامتياز منتزعا عن نفس ذوات الممكنات فلم يكن في مرتبة
الحكي حصة الامتياز الانتزاع ولا يكون فيه شيان الانتزاعي ومنشأ الانتزاع حتى يكون امر مغاير له وايضا لو كان المعنى الانتزاعي
مع كونه منتزعا عن نفس الذات امر مغاير له فلما ان يكون موجودا بعين هو المنشأ فلا يكون موجودا حقيقة بل يكون الموجود حقيقة
منشأ الانتزاع وانما ينسب اليه الوجود بالعرض بالتبع فكيف يكون امر مغاير له ويكون موجودا بوجود مغاير لوجود المنشأ فيكون
صفة منتزعة له امر انتزاعي فتحقق انه لا معنى لكون الامتياز امر مغاير لذوات الممكنات عارضا لها على تقدير كونه منتزعا عن نفس
الذوات واما مفهوم الامتياز الموجود في الذهن بعد الانتزاع فهو ان كان امر مغاير لذواتها لكنه قائم بالذهن للذوات الممكنات
والكلام في مرتبة الحكم عند لا في مرتبة الحكاية وليس هناك شيان احد بما قائم بالآخر اقول فيه اختلاف من جوده اما اوله في قوله
حتى يكون امر مغاير له فان تقريره على قوله يكون فيه شيان ينبغي عن ان التباين بين الامر وبين الامتياز بينهما متوقف على ان يكون
لما وجود في نفس الامر ومرتبة الحكم الكلي واحد منها على حدة ولما لم يكن في مرتبة الحكم عند الامتياز الانتزاع لا الانتزاعي الحكم امر
مغاير له وبهذا سيجف جدا فان المتباينين متباينين في نفس الامر سواء وجد او عدمه او وجد احداهما وعدم الآخر كما تحققه الامام الرضا
في اربعين واما ثانيا فلانه لم يكن المنتزعا عن نفس الذات في مرتبة الحكم عند مغاير المنشأ انتزاعه فانما ان يكون حينئذ امر
وهما باطلان ولا راجع واما ثالثا فلو جعل ان معنى قولهم ما يكون منتزعا عن نفس الذات لا يكون مغاير له لانه لا يكون هناك شيء منشأ
الانتزاع وشمي آخر هو المنتزاع على الطريقة التضمين بل ليس في نفس الامر هناك الا شيء واحد ولا يلزم منه ان يحكم على الانتزاعي بانه ليس

له
اي ولان
فخر الدين
الرازي
روح
منه

مغاير المنشأ المتزاعه ^{عنه} واما بالغا فنفى قوله وايضا لو كان الخ فاما اختيار الشق الاول وهو ان المتزاعي موجود بوجود المنشأ متعا^ض
ولا يلزم منه ان يقع التغاير من البين المتزاعي الى ان الاجزاء التحليلية قبل تنزاعها موجودة بعين وجود منشئها ومع ذلك لا يقال
انها غير مغايرة للمنشأ المتزاعي او باطل بهر حال فاما سادسا فلان الامتياز المتزاع من نفس الذات في مرتبة الحكمي عنه ان يكون
عارضها او الثاني باطل فحين الاول والتغاير بين العارض والمعرض في اى مرتبة كان ضروري واللا يلزم عروض الشيء لنفسه
قال السيد الحق في حواشي شرح الواقت المايمية من حيث هي اى مرتبة حد ذاتها متقدمة على العوارض بحسب نفس الامر لان
المضادة العقلية تحكم بتقديم المعارض على العارض مع قطع النظر عن اعتبار البعثة وذهبن المناهض في تلك المرتبة متنازع بين المرأتين
بتغرية المايمية عن جميع العوارض انتهى فلما سادسا فلان لما ارتفع التغاير بين نفس الذات وما يتزاع عنه وحكم بينهما بالعينية كما
نظن هذا الناظر لزم ان يحكم على احديهما باحكام الآخر ضرورة كونه مقتضى العينية فيقال للمايمية ان المتزاعي ويقال للمتزاع انه منشأ
المتزاع ولولا هذا فما معنى العينية ثم قال لدفع الوجه الثاني من درجة التعقب لا يخفى على ذى بصيرة ان للمتزايعيات تحوير
التقرر الاول تقرره بتقرر المنشأ وفي هذا التقرر وحدة بحتمه بين المتزاعي والمنشأ في الواقع وليس لتقرر وجوده آخر سوى وجود
المنشأ لاسيما المتزاعي الذي ينتزع من نفس الذات بلا زيادة شيء وعروض عارض كما في ان نحن فيه وبالجملة ليس في مرتبة الحكمي
شيئا ان المكان المتزاعي صفة منصفة والثاني التقرر الذي بعد المتزاع في ملاخطة العقل وهو مغاير لتقرر المنشأ ومتاخر عنه
فان اراد بقوله ان المعنى المتزاعي الحكمي ان المعنى المتزاعي تقررا ووجودا سوى تقرر المنشأ ووجوده في نفس الامر مع قطع النظر
عن ملاخطة العقل فلا يخفى سخافته ما قرنا وان ارد به ان للمتزاعي تقررا ووجودا واورا تقرر المنشأ ووجوده في ملاخطة العقل بعد
المتزاع فيسلم لكنه لا يجدي لفظا وان اراد بكون احكام المتزاعي مغاير للاحكام المنشأ معنى آخر فلا كلام فيه انما العارض في هذا المقام
ان ليس للمتزاعي وجود وتحقيق مع قطع النظر عن المحال الذين من غير وجود المنشأ وتحقيقه فتوقف شيء عليه عبارة عن توقف على
منشئه اذ لا وجود له الا بوجود المنشأ ولما كان منشأ الامتياز لنفس ذات الممكنات فيى في مرتبة ذاتها مصححة لانتزاع الامتياز
ومصاديق المحل قد صرح صاحب العروة الوثقى بان الآثار والاحكام الواقعية لا تكون للاعتبارات بل للمنشأ المتزاعي ومصاديق
حكما لان تلك الاحكام ثابتة لموضوعاتها قبل اعتبار المتعبر وفرض الفارض وقد بلغ في بيان ذلك مبلغا من اللطاب كما هو دافى
العروة الوثقى وقد سلم المورد ايضا في رسالة المسماة بالقول المحيط ان لا وجود للمتزاعي الا بوجود المنشأ وليس له وجود ورو
وجود المنشأ يستقل كلامه في موضع يليق بان شاء الله تعالى اقول مما ينبغي ان يعلم اول ان الوجود على قسمين احدهما الوجود
اعتقلا لا وهو اعراض الاشياء الواقعية الموصوفة ذمنا كان او خارجا ولا وصفات الانضمامية ذمنا كان او خارجا فان لا وصفات
الانضمامية لها وجود مستقل غير وجود موصوفاتها وان كان وجودها تابعا لوجودها فهو معنى قول رئيس الصناعة وجود الاعراض في
انفسها هو وجود المحال لان وجودها واحد من غير تغاير حتى يستنبط منه الاتحاد بين العرض والحل كما فهمه صاحب علم العلوم ولقد اثير
الوجود الاستقلالى للاوصاف المتزايعية في الذهن فان لما في الذهن تقررا واورا تقرر منشأها ووجودا واورا وجودا وانما الوجود
تبعيا لوسطه في العروض وهو من خواص الاوصاف المتزايعية في الخارج فانه ليس لها تقرر ووجود واورا تقرر منشأها في الخارج بل تقررا
هو عين تقرر منشأها ولا تظن من ذلك جواز نفى الوجود مطلقا عنها في الخارج بل انما ينفي عنها الوجود الاستقلالى والوجود الذاتى

له
اى الشيخ
ابو علي بن
سينا
منه
يرسله

متصفته في الخارج سنة وذا هو محل قول ارباب التحقيق ان النسبة وغيره من الامور الانتراجية لا يكون الخارج لها وجود بل ينظر
لأنفسها كحقائق الحق الدواني في عواشي شريح التجريد ولما عاينه الصدر الشيرازي عليه كلام المتن في ان يصح في البنية وكنها ان حلالا
احكام الشيء الاحكام الشيء تغاير وجودية فان وحدة الوجود ينبغي عن وحدة الذات والاحكام والتغاير بين الاحكام انما يكون على قدر
التغاير بين وجوديه فالتشابه للذات وجودا بها متغاير ان الذات والاستقلال يكون كل منهما متغاير الحكم الاخر كذا والذات
وجودا بها متغاير ان الذات يكون كل منهما مستقلا بل بان يكون احدهما بالذات وثانيهما بالعرض يكون التغاير بين حكمها ايضا كذا
فيكون احكام احدهما بالذات واحكام آخرها بالتبع اما عند ذلك بدافق قول تقرر المنشأ ووجوده تقرر المنشأ بالذات ولا انتزاعي بالتبع
وبالعرض المنشأ موجود في الخارج بالذات والانتزاعي بالعرض فاحكام المنشأ ايضا يكون بالذات واحكام الانتزاعي بالعرض لا
ان لا يكون للانتزاعي حكم في الخارج سوى احكام المنشأ واما الظاهر هذا الا ترى الى ان الحركة لجالس السفينة موجود بالعرض وليس لها وجود
سوى وجود حركة السفينة مع الكل فكلها حكم على وحدة وان كان احدهما بالتبع والاخر بالذات وباجملة فلا يلزم من كون تقرر المنشأ
بجسده تقرر للانتزاعي ان لا يكون للانتزاعي حكم سوى احكام المنشأ او قد حكما بهما كما لا يخفى فالحق الدواني في عواشي شريح التجريد
المجيدة الصفات السلبية والاعتبارية للوجود الخارج موجود في الخارج بالعرض ان لم تكن موجودة فيه بالذات وموجودية
بالعرض بوجود غيره بالذات امر معقول عند ذوي العقول كما ان جالس السفينة متحرك بالعرض متحركة السفينة بالذات انتهى على
ما ذكره كذا بعد تسليم لا يدل الا على ان الحكم بشيء على الانتزاعي غير الحكم على المنشأ لا على ان الحكم على المنشأ على الحكم على الانتزاعي
والمطلوب هذا اذا كان كما ينبغي ان في بداية الوري فتنبه وتسبب قوله وقد سلم المورد في رسالته المسماة بالقول المحيط الخفا
يشعر انه لم يرد بواجبة بداية الوري او رآه ولم يرد بواجبة القول المحيط فاشتبه عليه المورد بغيره وظن ان مصنف بداية الوري الذي
هو متعقب عليه وصاحب القول المحيط واحد كم من فرق بينهما ثم قال في ما قال فتوقف شيء على المعنى الانتزاعي الخوان اراد به ان يتر
المفهومين متغايرين فسلم لكن الكلام فيه وان اراد به ان المعنى الانتزاعي متغاير في الواقع المنشأ وموجود بوجود متغاير المنشأ فغير مسلم
بل باطل اقول قد عرفت انما ينبغي له فعه ثم قال لرفع الوجه الثالث واما قوله فانه لا يلزم من كون تحقق الانتزاعي آه فلا يلزم
محصلا ان اراد به ان تحقق الانتزاعي ليس عين تحقق المنشأ في الواقع فقد عرفت بطلانه وان اراد به ان تحقق الانتزاعي في حطة
العقل ليس عينه فسلم ولكن الكلام فيه اقول قد عرفت ان كون تحقق الانتزاعي عين تحقق المنشأ بالمعنى الذي مر لا يستلزم
الوحدة البحتة بينهما وبين احكامهما وهذا هو المراد فتعرف ثم قال لرفع الرابع اقول اذا كان امتياز الممكنات بعضها عن بعض
امتياز لبعض الارتباطات عن بعض فلا يحصى عن لزوم كون ذوات الممكنات فروعا للارتباطات سواء كان المعنى الانتزاعي تحقق
ووجود مع قطع النظر عن لحاظ العقل ووجود المنشأ ام لا فذوات الممكنات على تقدير كون امتيازها موقوفة على امتياز الارتباطات
اما مبهمه في حدود نفسها واما متعينة لا يسيل الى الاول اذا لا معنى لوجود المسمم بما هو مبهم اصلا وعلى الثاني انما ان يتفصل من الارتباطات
فصارت ذواتا فروعا للارتباطات واما ان تكون متعينة مع قطع النظر عنها وهو خلاف المفروض فلا يحيد عن هذا اللازم فلو
لا يلزم هذا اللازم اصلا فان المختار ان يختار الشق الاول ويقول ان قوله لا معنى لوجود المسمم بما هو مبهم واقع في غير موقعه فان الكلام
في ذوات الممكنات من حيث هي كما يدل عليه قوله في حدود نفسها لا في وجودها واختار ان يختار الشق الثاني ويقول لا يلزم

له
اي مولانا
جلال الدين
الدواني
منه
بخطه
له
اي مولانا
سيد الشيخ
الشيرازي
منه
بخطه
له
اي مولانا
جلال الدين
الدواني
منه
بخطه

على هذا التقدير الان يكون التعيين في المراتب المثلث لان ذوات الكمالات فروع لها وفيها ظاهر جدا فكيف خفي عليه وانما حكمت
 بما ذكرنا من التفصيل للاجمال ان كل ما ذكره على غاية الاجمال ونسبة الاجمال الى المورد كما صدر عنه في آخر كلامه بهال على الاجمال
 قوله لان الذات الماخوذة مع الحيثية كبر كبره من اعتباري اعتباري الخ اورد عليه بعض المتأخرين سلم الذات على في حاشية
 القديمة بانها يجوز ان تكون الحيثية معتبرة مع الذات فثبت موجودة في الخارج فالذات الماخوذة معها ايضا تكون غنية بموجودة في
 الخارج وعلى تقدير كونها اعتبارية يجوز ان تكون معتبرة في التعبير عن العنوان فقط فلا يكون الذات الماخوذة مع الحيثية امرا اعتباريا
 ولتثبت عليه في بداية الوري بالمشي حكمهنا باعتبارية المركب ويخرج به بقوله كبره من اعتباري وفيه امر لا غير عليه
 واصل هذا الاعتراض من القاضي السيد علي واعني المشي لدفعه حيث قال سابقا ان قول السيد الزاهد كيف انه علاوة المقصود منه
 نفى التعاير الذاتي فقط والمراد باخذ الذات مع الحيثية الاخذ في العنوان لا العنوان فبعد دفعه على زعم المشي احادية على بارائه عجيب
 ثم تصدري الناظر المذكور لدفع هذا التعقب فقال القول باعتبارية الذات الماخوذة مع الحيثية موقوف على كون الحيثية اعتبارية
 او كونها ليست في العنوان وهذا ممنوع في ما نحن فيه اذ المحقق البدواني واتباعه القائلون بالتعاير الاعتباري بين العلم والمعلوم في العلم
 انما يقولون بدخول الحيثية في العنوان لا في العنوان كما يظهر بالرجوع الى النواحي القديمة وحاشية وقد اعترفت المورد ايضا في
 حاشية المسماة بالتحقيقات المرضية بان الحيثية عند البدواني واخيه معتبرة في العنوان واذا كانت الحيثية الماخوذة في الخارج
 معتبرة في العنوان فقط لا في العنوان فكيف يلزم كون الذات الماخوذة مع الحيثية بنا على تركها من اعتباري اعتباري كما حكم
 به المشي وبهذا ظهر ان تعبير المشي باعتبارية الذات الماخوذة مع الحيثية منسقطه والاصل ان الحكم كون الذات الماخوذة مع الحيثية
 امرا اعتباريا مطلقا فيرجح نعم كون الذات الماخوذة مع الحيثية على تقدير كون الحيثية اعتبارية ومعتبرة في العنوان صحيح كونها
 اعتبارية ومعتبرة في العنوان ممنوع في ما نحن فيه بل ظاهر البطلان وما زعم المشي ان قول الشارح كيف علاوة المقصود منه نفى التعاير
 الذاتي فقد سخيف جدا كما انه عليه صاحب الحاشي حيث قال قول الشارح كيف وجه الخطأ زعم نعم ان التعاير بين مصادق العلم والمعلوم
 في العلم المحض وري لم يوجب احد الى التعاير الحقيقي حتى يكون قوله هذا رد عليه فظهر ان الايراد غير منقطع مما تبينه المشي وكون اصل هذا الايراد
 من القاضي السيد علي لا يظهر مع ان صاحب الحاشي لم ينسب هذا الايراد الى نفسه وقوله والمراد باخذ الذات الخ ان اراد بان مراد القاضي بالتعاير
 الاعتباري بين مصادق العلم والمعلوم في العلم المحض وري ان الحيثية ماخوذة في العنوان فلا تخفى سخافة ما قرنا وان اراد ان مراد المشي
 فسلم لكن قد عرفت بطلان زعمه وتعمري ان مفاسد قلته التامل وصور الغم اكثر من ان تحصى اقول لقد صدق في قوله آخره مفاسد قلته
 التامل وصور الغم اكثر من ان تحصى فانما توأمت في هذا المقام اذ في التامل وحسن فهمه ليجاعل الوطلة الظلمة وذلك لان كون الحيثية معتبرة في
 العنوان ودرجته الماخوذة عند البدواني واخيه غير خفي الا على السيد المحقق والاعلى المشي ولا على غيره من المحققين هذا هو الذي بعث السيد
 علي ايراد فانه لما رأى ان قول السيد المحقق كيف لا يستقيم الا رد اعلى كون الحيثية معتبرة في العنوان والمحقق البدواني وغيره غير قائل بل
 لم يقل براه اورد عليه بما اورد ولقد رد المشي لدفعه واصلح كلام السيد المحقق بنا على ان اصلاح كلامه انما هو ان اصلاح كلامه انما هو ان اصلاح
 ادلى بل لا يزم من هذا فلو حمل قوله كيف محسلى انه رد على البدواني امدرك بالكلية فمشي المشي على انه علاوة المقصود منه نفى التعاير
 الذاتي فقط لا رد على البدواني كما فهمه السيد علي وليس غرض المشي امدرك على البدواني حتى يرد عليه ما اورد به الناظر والطال من غير طائل

فقلوبه وبها ممنوع في المحل لا يطرأ الا اذا جعل قوله كيف ردوا على الدواني والمحشي بمجرى عنه ومن العجايب قوله وقوله
المورد ايضا في حاشيته المسماة بالتحقيقات المرضية الخ فاعلم لم يطرأ بها التحقيقات المرضية ايضا فضلا عما في محققها
والالم يلحق في هذا الاشتباه وشكل هذا الاشتباه عادة لازمة له من حيث عليه غير مرة فليست به وقوله وبهذا ظهر الخ سفسطة بنية و
السفسطة الى المحشي سفسطة اخرى فان قول المحشي بما يكون سفسطة اذا جعل قوله كيف ردوا على الدواني وزعم انه قابل بالرد
في المنطق وادليس ليس وقوله واد زعم المحشي الظاهر بطلان النسبة الى المحشي بطلان آخر فانه لا يلزم من عدم كون التغير الذاتي
توجب الاصل ان يكون قوله كيف نقبل المحشي ان قوله كيف ردوا على القابل بالتغير الذاتي حتى يرد عليه ان التغير الذاتي ليس
منه بما لا يحل كيف يكون ردوا عليه بل قال ان المقصود منه في التغير الذاتي وقوله وكون اصل هذا الابدال الخ خطأ على خطأ فانه ليس من
المورد ان يكون اصل هذا الابدال من السند بل يضره الناظر حتى يفيد في الضرر البشري منه بل غرضه ان هذا الابدال الذي به الناظر هو الذي
ذكره السند بل وقصد المحشي لرفع فاسي فائدة في عادية على المحشي وبهذا ظهر سخافة قوله وان الابدان من المحشي هذا الخ ايضا ويحرم بها
كله غير خفي على ادنى طالب العلم فضلا عن هذا الذي يدعى تحمير فكيف خفي عليه فاقم وقسم قوله دليل هذا الاجماع المتكسرة قال بحر العلوم
نور الله مرقدته يمكن ان يقال ان محل صور الجزئيات القوي الجسمانية وهي منقسمة بانقسام موضوعاتها فصوره جزئي تحصل في جزئين
القوة وصورة جزئي في جزأ آخر فلا اجتماع واما الجزئيات المجردة وان كان محلها النفس لكن محلها ليس على وجه جزئية انما تتركز كائنا
وول اشخاصا انتمى وانتم تعلم ان قوله فصوره جزئي تحصل آه حيث اتى بصيغة المضارع الدال على الاستمرار والدوام على ما تقر في موضعه
على ان غرضه ان لكل صورة صورة وخصوصية بجزء لا تنفك عنه فصوره جزئي تحصل في جزأ دائما وصورة جزئي تحصل في جزأ آخر فلا اجتماع
واورد عليه بعض الناطقين سلمه الله تعالى في حواشيه بانه لا وجه لاختصاص جزئ يحصل صورة جزئي وجزأ آخر يحصل صورة جزئي آخر فانه ظاهر
جلا انتهى وبهذا صرح في انه فهم ما هو الظاهر من عبارة بحر العلوم فاورد عليه ولتعتب عليه في بداية الوري بان المحجب ما قال باختصاص
جزئ يحصل صورة جزئي وجزأ آخر يحصل صورة جزئي آخر بل صرف عنان العناية الى دفع النقض ببدء توجيه بان تحصل صورة
جزئي في جزئ وصورة جزئي آخر في جزأ آخر وهذا الحصول اما بالاتفاق او باقتضار وضع سابق وليس في كلامه دعوى
الاختصاص بل وسلم فنقول انه قدس سره ليس غافل عن هذا القبح الاتري الى انه كيف يقول في البداية يمكن ان يتكلم وكيف يا حرمي انتهى
بالتأمل ويقول قائل فيه فانه موضع تامل انتهى وحاصل هذا التعقب على ما هو الظاهر انه ليس غرض المحجب ان يبين صورة صورة جزئ
جزئ خصوصية تقتضي ان تحصل هذه الصورة في هذا الجزء لا في غيره وتلك الصورة في ذلك الجزء لا في غيره كما فهمه هذا الناظر فاورد عليه
لا وجه له بل غرضه ان يمكن ان تحصل صورة جزئي في جزئ وصورة جزئي آخر في جزأ آخر بسبب الاقتضاء الوضعي او الاتفاق من غير ان يكون
بينما خصوصية تقتضي عدم الحصول الا فيه وبهذا سلم عن القبح ثم قصد في ذلك الناظر في حواشيه الجديدة الاصلاح كلامه حيث قال
لا ينبغي على من ترفع عن العناية ولو قليلا ان لا يمكن القول بحصول صورة جزئي في جزئ من القوة وحصول صورة جزئي في آخر منها
لان تلك الاجزاء ان تكون موجودات عينية متحققة بالفعل على سبيل الكثرة فنلزم المنفاس النظامية واما ان يكون بعضها موجودة بالقوة
وبعضها بالفعل فيلزم الترتيب من غير مرجح واما ان يكون جميعها موجودة بالقوة فلا يكون صورة جزئي حاصلة في جزئ من القوة وجزئي آخر
في جزأ آخر منها بل يجب ان يكون المحل هو الكل وقد صرح المحقق الدواني وغيره من المحققين ان اجزاء المتصلات والمتحدات لما لم تكن موجودة

اي هو انما
عبد العلي
سرح ١٢

عينية بل انما هي اشياء متنوعة فلا يمكن ان تكون صالحة لحجية الموضوع العيني ثم ان الصورة الحاصلة في الحاسة هي حاسة كانت عرض
 فيها الصدق تعريف العرض عليها فتكون القوة التي حصل فيها صورة جزئي موضوعا بالنسبة اليها وقد ثبت ان الموضوع من جهة الحاسة
 فلا يصح ان يكون موجودا الا في الموضوع المشترك لان البهم لا ينفرد وجودا مستقضا فلا يتحقق وجوده الا بالموضوع المعين فانا يجب ان يكون
 موضوع العرض معينا مستقضا فلا بد على تقدير كون اجزائه موضوعات للصورة ان تتعين جزاؤه قبل حصول هذه الصورة فلا محالة
 جزء منه يحصل صورة جزئي وجزء آخر يحصل صورة آخر اذ لا معنى للحصول في الموضوع البهم واما قال انه يحصل بالالاتفاق الخ
 ليس بشئ اذ تجوز حصول العرض في الموضوع من غير ان يكون احدهما مستقضا بالآخر فسطحة اذ حصول العرض عبارة عن حلوله والحلول
 عبارة عن اختصاص الحاشيتين بالآخر بحيث يكون الاول نقطا والثاني منقوتا فلا معنى للحصول بالاتفاق بهذا المعنى على ان الحصول
 بالاتفاق اذ باقتضاء الوضع السابق لاني في الاختصاص ثم ان الصور الحالة في القوى اعراض وغير غاف على من لا ادنى مسكة ان
 الاعراض تختص بها قطعاً وليس اختصاصها موقفا على الدعوى بل طبيعة العرض تقتضي الاختصاص فتقوله ليس في كلامه
 الاختصاص في غاية الوهن والسخافة اقول قد صرح الحكماء بجمعهم بالشعر بجزاؤه حصول صورة في حد من القوى وصورة اخرى في حد آخر
 حيث قالوا عند انبات المحل المشترك انما هي القطرة النازلة نظام مستقيما لنقطة الدائرة بغير دائرة فاما ان يكونا في نفس الامر خطا ودائرة
 كما شاذنا بها وذلك ظاهر البطلان او يكونا في قوة وهي اما القوة الباصرة او غير الباصرة هي القوة الباصرة لانها لا تترك الا بالقبول
 والمقابل بها اما القطرة والنقطة فهي غير ثابتة فلا يخلو اما ان تكون من الحواس الظاهرة او القوة العقلية وكل منهما ظاهر البطلان واما ان يكون قوة
 باطنية يودى اليها البصر صورة قطرة ونقطة وتبقى في الالاتي هي محل القوة وقبل انجاء عنها يتصل به ادى البصر في موضع آخر فما اذا
 البصر في وقتين حصل في سدين متصلين فلا محالة يرى خطا ودائرة في القوة هي المحل المشترك فكذا الاستدلال في حصول
 صورة صورة في حد من القوى واما قول هذا الناظر من ان تلك الاجزاء اما ان تكون موجودات حقيقة الخ فالابتنى ان يصنع اليه
 فاما تحت الشئ الوسيط وخير الامور واساها او نقول كلما التفت حس الى ادراك شئ انتزع النفس المبررة او المبدأ الفياض من القوة
 الباطنة جزاؤه يحصل وكذا ولا يلزم الترجيح من غير مرجح فان هذا الانتزاع بسبب اقتضار وضع سابق او خصوصية ساقطة او نحو ذلك
 وكذا لا يلزم ايضا ان يحصل العرض في الموضوع البهم كين فان هذا من القوة قد صار مستقضا بالانتزاع المنتزع فصار محلا للصورة كذا
 واما قال فلا محالة يختص جزؤه منه يحصل صورة جزئي آه فموجب فان الاختصاص الناعت الذي وجبه كلامه السابق من اوصاف
 الحاصل الامن اوصاف ما يحصل فيه فلا يقال هذا المحل يختص بهذا العرض بل يقال هذا العرض يختص بهذا المحل كما لا يخفى على من لم
 او في شعور فكان الصواب له ان يقول فلا محالة تختص صورة جزئي بجزؤه منه وصورة جزئي بجزؤه منه الخ وتوضيحه ان الاختصاص
 في معنيين بحسب اختلاف المضاف اليه فاذا اضيف الى العرض ويقال العرض يختص بالمحل يراوده اذ كره في تعريف المحل وجبه بالاختصاص
 الناعت وحقيقته ان لا يمكن تحقق هذا العرض بعينه نظر الى ذاته بدون ذلك كما هو صريح في شروح هاتيك الحكمة وغيره من النسخة بالكلية لا
 واذا اضيف الى المحل يقال هذا المحل اختصاصا بما يحل فيه يراوده ان له مع حاله خصوصية خاصة يمنع به ان ينفك ذلك المحل عنه جزاؤه
 المعنى هو الذي فهمه الناظر من كلام بحر العلوم وادور عليه بان لا وجه كما ينبغي عنه قوله لا وجه لاختصاص جزؤه يحصل صورة جزئية
 عليه تنبه في حاشية الجديدة واما الاختصاص الى معنى آخر ولم يتأمل قول القائل لمن يصلح العطار افسده الدهر بالجملة اختصاص العرض

بالحل لا معنى آخر واختصاص الحمل العرض لا معنى آخر وبذلك كان ما تقدم من المعنى الثاني والآن مال الى المعنى الاول الذي لم يتغير عنه
 احد من الناس الا انهم اختلفوا في ما يجب منه وليس يجب منه قولنا لا يجوز حصول العرض في الموضوع من غير ان يكون له اختصاص
 بالآخر سفسطة كانه قد لم يقل بل يقول بما صدق ليس من العرض مع اختصاص من جعل سفسطة بل المورد انما اختلف اختصاص
 الحمل بالعرض المعنى الذي فيه لا اختصاص العرض بالحمل ومن هنا ظهر سخافة قوله ثم ان المصدر الحالة في القوى الخ ايضا فان اختصاص
 العرض بالحمل وان كان ضروريا لم يمتنع الى الدعوى لكن اختصاص الحمل بالعرض الذي في معناه اننا نعلم من عبادة بحر العلوم كما تشهد عبارات
 القدرة والجهدية يحتاج الى الدعوى البتة وبما هو في موضوع المورد فان لم يكن المعنى بالانصاف ولا تشترط في الاعتناء ثم قال فانما
 بعد التسليم ان الجيب ليس ينافي عن الاعتراض فيكون كونه رجبا بالغيب غير نافي اذ عدم التخلية لا يمنع الاعتراض اصلا واللام يمتنع الى عدم
 الايراد ان الجواب صلا بل يكفي في دفع كل ايراد ان يقال ان الحمل ليس ينافي عنه ودفع الايراد وجه الجواب ضرب من النفيان على ان
 عدم التخلية من الجيب من هذا الايراد الذي يورده بعد وفاته بزمان كثير لا يفهم معناه ولو سلم ان الجيب ليس ينافي فلا ريب ان المورد فانما
 عنه قطعا لانه حصل قول الجيب فان فيه في حاشية التي سماها بكشف المكتوم اشارة الى الايراد الذي لا يتعلق له بهذا الكلام ولجودة محتمل
 لم يخطر بالبال ان اشارة الى هذا الايراد اقول هذا كلام فيه تعقبات من وجه الاول فافهم قوله مع كونه رجبا بالغيب فانه لو كان بارجح الجيب
 لكان كل من اشير كلام احدا رجبا بالغيب لعدم علمه قطعا انه مراده فيكون هو ايضا رجبا بالغيب في جميع معناته واما ثانيا ففهم قوله
 اذ عدم التخلية لا يمنع الاعتراض الخ فانه ليس من المورد من بعد التسليم دفع الاعتراض بهذا الخط بل من عند بحر العلوم اشارة بمبدأ
 ونهاية الى هذا القبح فكان الاول ان يجعل هذا ان نظره قوله فاعلم اشارة اليه ويجعل هذا الايراد مستندنا من كلامه لا داخل في امره
 وثالثا ثانيا ففهم قوله بل يكفي في دفع كل ايراد فان الواجب ان يقول في كل ايراد فيه اشارة الى القبح بالمبدأ او الختم واما الرابع ففهم
 قوله ضرب من النفيان فان هذا الكلام من كلام الصبيان في حادتهم لا من كلام العلماء وذوي الشان وادبهم فليعلم ان كيف عن مثله
 واما ما ساقى قوله فلا ريب ان المورد فانما في حاشية التي سماها بكشف المكتوم اشارة الى الايراد الذي لا يتعلق له بهذا الكلام ولجودة محتمل
 فانه لم يصنف المورد الى ان حاشية سماه بهذا الاسم وتعلم من نظره بكشف المكتوم فانه المكتوم لا يكشف المكتوم ولا يقتضي
 هذا الاشتباه المرجوم قوله وليس انما على هذا القدر من بعض الناظرين ان هذه المقدمة لا تعلق لها في هذا المقام وتعقب
 في بداية الري بانه لما كان المتوهم ان تقرير القبح ان القوم انكره اعلم ان في سماعه جزئي فلا يلزم اجتماع الشانين في الحاشية وفي
 بقوله ولا يصح ان انكاره في سماعه جزئي في الخ وما ثبت من القول الى قوله وكشف المكتوم بالواقع العينية في الذين الانه يجعل الاستدلال
 بسماعه جزئي في الذين الذين ان هذا ثابت لا بد في القوم السابق الا اذا ثبت ان هذا الحصول هو العلم وليس العلم ان هذا
 قال الحاشية ليس العلم ان هذا ثابت ان هذه المقدمة لا تعلق لها في هذا المقام ثم ساقى في ذلك الشان في حاشية
 المحرر في تحقيق التفتيش لا يحسن ان بعض الظن انهم قد وردوا على التعقب فقال لا يخفى ما في هذا الكلام من سخافة واما لا فلا يمكن ان
 يثبت ان القوم انكره فاعلم ان الجزئي بسماعه جزئي لا من لم يراجع الى كتب القوم ولم يطالع استدل بهم كما هو رده اشارة الى الشانين قد صحت
 في آية الحصول الجزئي بسماعه جزئي في الحاشية قال في الاشارات الشريفة قد يكون سماعه يكون غيبا عن غيبته مثل معرفته في
 الباطن كزيد القبي البصري مثلا اذا غاب عنك فتخيلته وقد يكون محتولا عند ما يتصور من زيدا لا معنى لانه ان لم يوجد غيره وهو

ما يكون محسوسا قد غشيت خواش غريبة عن هيبته لولا زلت عن علم كونه في كنه ما يبينه مثل اين ووضع وكيف ومقدار
ولو توهم به لا غير لم توثر في كنه حقيقة الشئانية والحس من حيث هو موقوف في هذه العوارض التي تتحد بسبب المادة التي خلق منها
عنه ولا يلائم الا بالعلاقه وضعية من جسد وادارة ولذلك لا يتشبه في الحس الظاهر محدودا وازال اما الخيال فيتحيلها مع تلك
العوارض لا يقدر على تحريرها المطلق كنه بحره عن تلك العلاقه المذكورة التي تعلق بها الحس فيتمثل به صورته مع غيبه حيلها
واما العقل فيقدر على تحريرها المادية انتهى وكذا اصرح في الشفا والنجاة ايضا وقال الحق الطوسي في شرح الاشارات والالواح
الادراك اربعة احساس في خيل وتوهم وتعلق فالاحساس ادراك الشئ المبود في المادة الحاضرة عند المدرك على هيئة مخصوصة
من الالوان والوضع والتمت والكيف والكلم وغير ذلك الى آخره فلهذا الاقوال انصوص على ان الاشخاص الخارجية تتشخص بالاحساس
اللازمة لها اصلية في الحواس عند فهم ذلك يمكن ان يذهب وبهم اصد الى ان القوم انكروا علم الجزئي بما هو جزئي اقول لا يمكن ان
في انكرا حصول الجزئي من حيث هو جزئي في الذهن الا من لم يرجع كتب القوم بالنظر القين بل يمشي في عباراتهم بالنظر العائس
كنه الاناظر واخر به وكيف يشك احد في ذلك هو متمنع عقلا ونقلا اما الاول فلانه لو حصل الجزئي بما هو جزئي في الذهن لزم اتصاله
بالعوارض الخارجية فيه وكونه محلا للماد وهو محال وفيه ما يولذي بعث المتكلمين على انكار الوجود الذهني مطلقا كما هو مبسوط في محله واد
نبه اسنه في مصباح الدجى فليست تصح منه لازالة الدجى واما الثاني فلما في حاشي شرح التمهيد القديمة للصدر الشيرازي راج نوقض
دليل اثبات الوجود الذهني بان الحكم على الجزئي بالعدم بعد الغاءه كما يجابى ما دعا قواؤه ليس في الخارج فهو في الذهن فيلزم ان يكون
الجزئي الخارجي وصورة الذهنية شخصا واحدا وليس كذلك والقضي عن ذلك يقتضي تهيد مقدرته وهي ان ما هو معلوم انما بالذات
الحقيقية هو الصورة الذهنية لا الام الخارجي وفيه الصورة قد تكون مطابقة للام الخارجي وقد لا تكون مطابقة مثلا المدرك من يدري
صورة انسان كيف بمقدار وشكل وعوارض اخرى يختص بها كلها موجود في المدركة وتلك الصورة اذا وجدت في الخارج كانت عين زيد
فلما جرم يتقدم الحكم الخارجي منها الى زيد انتهى مختصا وكذا في حاشية الجديدة مع تفصيل زائد وكره زيادة تحقيق في حاشي حاشي القديمة
قوة وانشا انصوص على انهم لم يقولوا بحصول الجزئي بما هو جزئي على ان هذا الناطق مقفد قال في حاشية السابعة التي ان حصول الشخص
الخارجي في الذهن من حيث انه مشخص بالعوارض الخارجية ومكتشف بالواحد العينية محال انتهى كما انه انسي بهما ما قدمت بيانه واما
ما ذكره من عبارات الشيخ والطوسي فلا فائدة منها لا تسويد الورق فانه ليس غرضهم ان في العلم الاحساس حتى تحصل الجزئي بما هو جزئي وبل اقول
به عاقل انما غرضهم ان فيه تجريد ماد وان تجريد الخيال كما هو مخرج في كلام المحققين فانهم شتم قال واما نينا فلان حصول الجزئي بما هو جزئي
يكفي في لزوم اجتماع المشلين سواء كان العلم عبارة عن الصورة او عن حالات الادراكية الخارجية للصورة كما ذهب اليه القوم في الشارح
وغيره من المحققين اذ على تقدير حصول الجزئي بما هو جزئي يلزم اجتماع الشخص الذهني والخارجي او شخصيين الخارجيين المتشاركين في
المادية النوعية في محل واحد ولا دخل في لزوم اجتماع المشلين لكون العلم عبارة عن الصورة الحاصلة في الذهن فثبت ان قول المحققين
العلم زائد على هذا التقدير لغو محض اقول امرا واحتمال الحالة الادراكية بهما مع كونه غير مسبب للمحموم مستدرك بهما فان المحققين بعد
شرح كلام الناقد الحق وكلامه كالمصريح في ان غرضه الزلم قبل المشلين في عالم الجزئي بما هو جزئي لاني شئ آخر حاصل قبل العلم وقد
به المشي في ما قبل لقوله واما تقرير النقض الى ان قال وبل ان الا اجتماع المشلين الذي ادعيتهم باستحالة نشي بهما على نحو وقال ليس

له
اي مولانا
صدر الدين
الشيرازي
رج ١٢
مسند
يريد

زائد على هذا فقد علم ان هذا القول انما هو محض تخمين قال ولما انما افلح قول ولا ريب في ان هذا الثابت لا بد من التوهم السابق
 ليس بشئ لان التوهم الذي ذكره يندفع على تقدير ثبوت علم البرزخ باهرجاني اذ على تقدير حصوله كذلك يلزم اجتماع المشيئين على الحالة
 اقول بناء على ما بينا في الثاني فلا وجه لتكذيبه ثم قال بالجملة مدارك لزوم اجتماع المشيئين على القول بحصول الاشياء بانفسها في الله
 ولا علاقة به يكون العلم عبارة عن الصورة ولعل قد علم انه على تقدير القول بحصول الاشياء بانفسها لا يحصى عن القول بكون العلم عبارة
 عن نفس الحاصل مع ان الله ليس كذلك اذ كثير من العقلاء يحصل الاشياء بانفسها في الذين فاعلم ان يكون العلم عن الصورة
 اقول بسبب ان مداركهم اجتماع المشيئين هو القول بحصول الاشياء بانفسها سواء كان العلم عبارة عن الحاصل او عن الحالة لانه الكمال
 هو ما مع الجمهور والحق في الحق ناقض سليم المحشى بعدد كلامه فلذا لا حاجة الى المفديته المذكورة فاقسم قوله لانه ما مل على الاشياء
 اكل قال بعض المناظرين دلالة ما ذكره صاحب المطارحات على الايجاب الكلي اي وجودية جميع الادراكات في غير الخفاء اذ قد
 ان غاية ما يلزم من دليله ان الادراك ليس عدما محضاً واما انه ليس عدماً ثابتاً حتى يلزم كونه موجوداً محضاً فلا ورقة عليه في برائة البرزخ
 بانه لا ريب في ان ما ذكره صاحب المطارحات يدل على الايجاب الكلي اي وجودية جميع الادراكات فان خصوصية علم دون
 علم بلخافة واما ان دليله لا يدل الا على ان الادراك ليس عدما محضاً سواء كان عدماً ثابتاً او وجودياً محضاً فهو لا يفرج في تقرير دلالة على
 الايجاب الكلي اي وجودية جميع الادراكات لان هذا لا يرد على كل تقدير سواء دل على الايجاب الكلي او الجزئي ثم قام ذلك الناظر
 لم يقدح في ما تقدم فقال لا يلزم دليله ان الادراك ليس عدماً محضاً سواء كان عدماً ثابتاً او وجودياً محضاً فهو قاطع في دلالة
 تقريره على الايجاب الكلي اذ لم يثبت على هذا التقدير وجودية واحدة من الادراكات ايضا فضلا عن وجودية جميعها والقول لانه
 دليله على وجودية جميع الادراكات مع الاعتراض بان دليله لا يدل الا على ان الادراك ليس عدماً محضاً سواء كان عدماً ثابتاً
 او وجودياً محضاً عجيب جدا اقول لا عجب الا في زعمه فان دلالة على الايجاب الكلي امر ومغناه كونه جاري في كل ادراك كونه خصوصية
 علم دون علم بلخافة وان لم يفت بالمقصود ودلالة على وجودية الادراك بمعنى نفي العدم الثابت والعدم المحض كليهما امر آخر فخصوه
 المحشى ههنا في معرض الفرق انما هو الاول المقصود ان دليل صاحب المطارحات يدل على الايجاب الكلي فان ما ذكره جاري في كل علم
 فيه علم دون علم بخلاف تقريره فهو ليس كذلك لعدم كونه جاري في الكل واما ان دليل صاحب المطارحات لا يدل على المقصود
 فهو غير علة اجدهم تامة التقريب هو امر آخر فخطا احدهما بالآخر كما صدر عن هذا الناظر عجيب قوله او عدم التماثل انما هو الاول
 عدم كونه منشأ امتياز الخيرة قال بعض المناظرين عليه السلام لا يكون ممتازا بنفسه بل بالملكة يكون امر التماثل عينا غير موجود بنفسه
 ان يكون موجودا بنفسه لا يكون ممتازا بالملكة بل بالذات وبالجملة لا يكون موجودا ممتازا بنفسه بل بواسطة الملكة كونه امر
 امتياز عينا والامتياز عيات لا تحقق له في الخارج الوجود مناشيها فلا يكون منشأ امتياز الغير لا بمعنى ان منشأ امتزاعه منشأ امتياز
 الغير فيكون منشأ امتياز الغير حقيقة فهو كذلك المنشأ وذلك المنشأ لا يدان كونه ممتازا بالذات والامتياز الكلام فيه ولا يتأسس بل
 يفتى بالضرورة الى امر يكون ممتازا بالذات ومنشأ الامتياز الغير والماء عليه بان يذابني على انه لا يكون الامتياز اعلى احكام سوى
 احكام منشأه وهذا امر مشي عليه هذا الناظر في مواضع عديدة من كتابه والبرهان عليه عرض في جديدة له فوهة فقال لا يخفى على
 ادنى ساس ان المقصود ان الامتياز اعلى ليس له وجود فخير لوجود المنشأ بل وجوده تابع لوجود المنشأ فانه اذا كان له وجود مغاير

لوجود المنشأ كان صفة منصفة لا تنزاعها أو انصافا لو كان المعنى الانتزاعي موجودا بوجوه مغايرة لوجود المنشأ يلزم التسلسل في الوجود
 المتكررة بالنتج اقول لا يخفى على من له ادنى مساس ان هذا المقصود لا ينبغي بالمقصود فانه لا تنزاع بل لا يمكن ان يتنازع احد
 في انه ليس للانتزاعات وجود على حدة كوجود المنفعات في نفس الامر ولا في بان لها وجودا مستقلا في الذهن بل لذا قالوا لا تنزاع
 بعد الانتزاع تصير منفعات ولا في ان وجود الانتزاعي في نفس الامر عبارة عن وجود منشئ بحيث ينتزع عنه ذلك الانتزاعي
 قوته الامور المنشئة مستفقة عليها انما النزاع في ان وجود الانتزاعي بمعنى وجود منشئ على كونه سببا لان انتقال
 الانتزاعي موجود في نفس الامر وباعضا الاجزاء الاحكام عليه سوى احكام المنشأ ام لا فكل من صدق الشيئ في حواشي شرح
 ان ليس هذا الوجود المتبعي وجودا في نفس الامر حتى قال ان الماهية لا تنصف بالوجود في نفس الامر وبني عليه امور على غير
 وتبع السيد المحقق في حواشي شرح المواظف وتبعه ما في الناظر فقال ما قاله الحقين بالقبول بان يثبتناك عليه صرح به
 المحقق الدراني في مواضع من حواشي شرح التجريد من ان هذا الوجود وان كان وجودا متبعيا لكنه وجود في نفس الامر يمكن
 مبنى لاجزاء الاحكام عليه غير احكام المنشأ ولنعلم ما قيل في العلم التقليدي فخرج عن رتبة التقليد ولولا اخذ الملائكة لادركت اقوال
 الفريقين بالاطالة ثم قال العجيب ان المورد قد اعترف في رسالته المسماة بالقول المحيط بكون الانتزاعي غير موجود وجودا
 للمنشأ حيث قال في ازارته قل من تبين ان المعنى الانتزاعي له البسطة في الخارج ان هذا مما يحيط العقل السليم كيف ولو كان الانتزاعي
 البسطة في الخارج لزم التصاق كل ممكن بامتناعات غير متناهية موجودة في الخارج فان لكل ممكن مع ماعداه من الاشياء
 الامتناعية نسبة واقفا المتغايرة واللازم باطل فالملزوم كذا كذا بما يطابق لما حققه المحققون من ان الانتزاعي لا يتحقق
 ولا وجوده لا يتحقق المنشأ وجوده اقول فيه فلما تقدم من نسبة القول المحيط الى ان ليس له وعدم الفرق بين المورد ومن هو له عبارة
 القول المحيط لا تنفي الا انكار ان ليس للانتزاعي البسطة في الخارج على حدة من البسطة الماهيات وهو لا ينبغي بمقصوده كما عرفت اتفاقا
 قوله والشاهد عليه اه قال بعض الناطقين في قديمه قيل للمراد حدوث النفس حدوثا تعلقا بالبدن سواء كانت النفس
 او قديمة اقول هذا التاميم لو لم يكن للنفس قبل تعلقها بالبدن ادراك اصلا بما سوى ذاتها وصفاتها وبني غير الصفات وهذا
 سخافة لا تقبل ان يستحال التسلسل انما كذا فيم اذا قيل بقدم النفس وقدم تعلقها ايضا كما هو منسوب القائلين بالتنازع شي
 كلامه بلخصا وروا عليه في بداية الوري بما تفيد ان النفس اما حادث او قديمة وعلى الثاني فالمتعلق بالبدن قديم كما هو
 منسوب القائلين بالتنازع او على الثاني فاما ان يكون قبل التعلق بالبدن شاعرة بغير ذاتها وصفاتها ام لا فعلى الاول
 يستحيل التسلسل في التصور والتقدير وعلى الثاني لا يتم هذه الاستحالة وكذا على الثالث واما على الرابع فقدم الاستحالة كما كان
 على المتأمل ثم قصدت في ذلك الناطق لنعته في جديده فقال هذا كالتطويل بلا طائل او محصل ما افاده صاحب الحاشي ان
 القول بان استحالة التسلسل في التصور والتقدير على تقدير اخطاها لا يمتنع حدوث النفس بل يتناقض على تقدير قديمها
 ايضا اذ خلق النفس بالبدن حادث وكذا القول بان استحالة لايتا في اذا قيل بقدم النفس وقدم تعلقها ايضا كما هو منسوب
 القائلين بالتنازع كما هو في هذا ان يكون النفس قبل تعلقها بالبدن ادراكا بما سوى ذاتها وصفاتها فيتحقق استحالة
 بحدوث النفس لايتا في على تقدير قديمها وما ذكره المورد ليس في الكلام اقول العجيب لم يتنبه على بعد التنبه في القول بان

س
اي مولانا
صدر البرز
الشيخ
س
اي مولانا
جلال الدين
الرواسي
س
س

استحالة التسلسل يتأتى على تقدير قدم النفس أيضا وان كان شخفا لما ذكره ولكن لا بد من خاف القول بان استحالة لا يتأتى
على نهج سبب التناسخ كما ينبغي ان يكون عليه العجائب مع تطوّل الكلام لم يفهم المراد فكيف لو كان مختصرا قوله كما في عدم عدمه قد قيل
اللفظ فصل الزايف في عدم الاول مضاف الى عدم الثاني في الموصوف بالقديم والمراد بعدم القديم لعدم السابق وبعدم المتأخر
العدم اللاحق فيكون هذا أمثالا لكون عدم اللاحق انتفاء لعدم السابق وتحققه بعض المناظرين بأنه لا معنى لكون عدم اللاحق
انتفاء لعدم السابق أصلا أو انتفاء لعدم السابق ليكون الوجود لا بعدم ولا لا يلزم انتفاء التقييد في أحسب عند من
بدأت الورى بان هذا الوجود كان هو عدم اللاحق لعدم السابق لا ترى الى ما قاله المشي في مسياتي من ان اذا فرضنا ان زيد امرا
ثم وجدتم عدمه فيصدق ان لا زيد معدوم واما لا معدوم وثالثا ليس بالمعدوم الى آخره فاقول ولما لم يتناول ذلك المناظر في هذا الجواب
حق الى ان عاود في حاشية الجريدة قائما لا يخفى على من لا دق في مساس ان عدم عبارة عن إطلاق الذات والوجود عبارة عن وقوع
الذات وكون الحقيقة كما هو موضح في الكتب المتقدمة المشهورة كاللحن في رد القضاة في بين بين المفسرين على من ان شئ على البلية
والصبيان فكيف يمكن ان يقال ان الوجود كان هو عدم وان احدهما هو الآخر والحق احدهما على الآخر لم يجد في كلامهم بل
بما به العقل شاهدة على انه مفسطة وصدق لا معدوم على زيد مثلا في حالة الوجود لا يقتضي صدق عدمه على الوجود ولا كون احدهما
صحيح الآخر بل انما يقتضي كونه نقيضا لضرورة ان نفى النفي اثبات والحق ان الاشتغال بتوهمين اشغال هذه المخزفات تضييع الاشارة
اقول الحق ان الاشارة بهذه الى ما اوردوه من المناظر من المخزفات والاشتغال بتوهمين وان كان تضييعا للمواقف المأثورة
سواء الوقوع في المناظرات المزعجة سمعنا به وادبر على السنن من ان عدم عدم الوجود فاضاؤه لعدم الى عدم فكيف
يصح التكرار غايته ما في الباب انه ملازم للوجود وهو امر آخر وبه يظهر خفاة قوله لم يجد في كلامهم فانه مبني على عدم تصحيح مرادهم وقا
من ان صدق لا معدوم على زيد في حالة الوجود لا يقتضي النسخ تخفيف جفافه لما اطلق على زيد في حالة وجوده لا معدوم وغير
معدوم او معدوم لعدم الوجود ذلك على قيام عدم عدم في زيد فاقضى ذلك صدق عدمه على الوجود وهذا الحق
العدم لكن من لم يعمل العمل انورا فانه من انور قوله والا بطل المحصر العقلي الخ فاصلا انه لو جاز تعلق الوجود بالشيء فانه يشي واحد
المحصر العقلي بين الشئ كالانسان مثلا ونقيضه كالا انسان ليجوز ان يتعلق بالانسان الواحد ان زوال آخره زوال الذكر مثلا عن
الزوال الاول بذاته المنصوص فلا يبقى المحصر العقلي لا يقال لكل حادث عدان عدم سابق وعدم اللاحق فتعلق بالزائل الواحد
زوالا معناه ان لا نقول بالليس بصار فان امتياز عدم السابق واللاحق وتعددهما انما هو بتعدد الزمان والافق الحقيقة ليس
في كل حادث الزوال واحد وزائل واحد فعدم السابق ليس غير العدم اللاحق لانهما تعلق الوجود بينهما وامتياز الزمان السابق عاين
الزمان اللاحق من تعدد بين فليس بالامتياز والتعددين بالذات ولو جاز تعدد الرفع لشي واحد لجاز تعدد عدم السابق فحق لشي
واحد وتعدّد لعدم اللاحق فقط ايضا بان يكون لشي واحد عدان لاحتقان او عدان سابقان والليس فليس وبهذه النظر سق
قول بعض المناظرين في قدمية انت تعلم ان زوال الشئ عبارة عن رفع الخاص اعني رفعه حقيقة كما من الشارح ولا استحالة
في تعدد الرفع الخاص لشي بل لكل حادث رفعان خاصان سابق ولاحق فلا يلزم على تقدير تعدد الزوال لزائل عدم بقا المحصر
بين الشئ ونقيضه ضرورة ان الزوال ليس تقييما للزائل وان كان رفعه ولا ان يكون لشي واحد تقييما لشي فعدمه قد اورد عليه

له
اي لورى
رستم
رج ١٢
سنة
يغسله

بإثباته في الوجود ما لا خلاف أن كل حادث متضمن خاصان سابقين ولاحقين في أمر من أمره من أن الرفع الخاص رفع الشيء بوجهه
وأنما إثباته في ضرورة الزوال أنه غير مسلم السمعت أن رفع كل شيء بغيره فما معنى أن الزوال ليس بغيره للزوال واما إثباته
فإن لم يتم قطعا على تقدير تعدد الزوال أن يكون الشيء واحدا بغيره في سبيل المحصر العقلي بين الشيء ولفظه لتحقيق الثالث واجاب
ذلك الناظر في بديته عن الأول بأن معنى قوله رفع الشيء بعد تحقق رفعه خاص له كما أن رفعه قبل تحققه رفع خاص له لأن الرفع
الخاص عبارة عن رفعه بعد تحققه فقط وعن الثاني بأن الزوال لما كان عبارة عن رفع الشيء بعد تحققه فهو خاص من رفع
ليكون الخاص من بغيره أو بغيره مطلقا وهو عام من الزوال فيكون العقل هو من هذا النوع من عدم وعن الثالث بأنه موجود
على أن يكون الزوال بغيره للزوال مع أنه خاص من بغيره قول قد مر جوابا عنهم أن بغير كل شيء رفعه وان بغير كل شيء
بغيره المعنى واحد كما هو منصوص في الحاشية القديمة وغيره فالشيء وان كان حادثا ليس له الرفع واحد لأنه ينقسم إلى القديم
والمحدث الرفع السابق وثانيهما لعدم اللاحق المعبر عنه بالزوال بحسب تعدد الزمان وتحليل الوجود وليس أن الرفع السابق عدم
والرفع اللاحق عدم فذلكا على ما هو في ذلك عاقل فالتامع انهم من انقسم الرفع إلى قسمين لعدم السابق والرفع اللاحق
ولم يجدوا أن يكون شيء رفعان لا حقان أو عدمان سابقان أو لاحقان لم يقبل أحد بل لا يمكن أن يقول بتعدد الزوال شيء واحد ولو
ذلك لم يطلان المحصر العقلي قطعا فاعلم بأنه ما يعرف ويكر قوله بأنه يمكن تصور الشئ بوجهه أو لا عليه أن هذا ما يتم
لو كان ذلك التصور مقبولا بالكون وبما ممنوع واجيب عنه بأن الله انتزاعي لكنه الانتزاعي ليس إلا ما حصل في الدين
وقال بعض الشافعية فيه ما فيه ولم يبين ما فيه فقد عقيب في بداية الوري بان المقدتين اللتين في كلامهم يجب احدهما
أثره الحاشي سابقا حيث قال في أن عدم من الامور لا انتزاعية والثانية مما اتفق عليه المحققون فلا يعلم وجب ما فيه واجاب
عنه ذلك الناظر في بديته بان اتفاق المذهبين عليها ممنوع فان الله والى صرح في الحاشية القديمة بأنه يجوز أن يكون الانتزاع
عنه نظوره ما حصل في الاذنان بامر ليساوية لا بكنهه لا في ذلك من دليل اقول الدواني وان امكن احتمال ان يكون الانتزاع
منفردة بوجهه او لم يقدر على دفعه فاعلم وكلامه كالمعنى البشري والفرق باغني وغيرهما لكن عبارات القدماء ينبغي أن لا تنزع عن شيء
ما حصل في أن من قد افاد بعضهم ما حصل به رئيس الضاعفة في الشفا من ان الوجود اعرف بالمجاهيات وصرح به في تصدير الشرازي في جواب
شرح التجربة الجديدة وحققه بالتحقيق في حقيقة السيد المحقق في حاشية شرح الواقف وقال اليه أكثر محشيهما وجمع قطع النظر عن ذلك
يقول ان لم يثبت اجماع المحققين عليه فلا ريب في اجماع الجمهور عليه التبعة ولذلك ترى كتب المتأخرين مشحونة بذكرها والكلام هنا على
جوابهم فلا يغير القديم فيه قوله حيثية بغيره آه قال في العلوم ان الوحدات الكثيرة لم تكن حقيقة واحدة متفرقة غاية الاتحاد
وبعد عرض البيضة قد تقرر حقيقة عديدة ولا نقول ان الحقيقة العديدة لم تكن قبل عرض البيضة ثم صارت بجعل البيضة حقيقة عديدة
حتى تلزم المحولية للذاتية واورد عليه بان الوحدات قبل عرض البيضة اما ان تكون حقيقة عديدة فيجب الاماجة الى عرض
البيضة او لا فلو كان الوحدات حقيقة عديدة من مقوله الكيف بسبب الامر الخارج هو البيضة فنلزم المحولية الى الذاتية فاما واجاب
بعض الناظرين - الله تعالى في قديمه بان يحصل كلام ذلك السحران ذاتيات العاد والوحدات من حيثية انها معرفة للبيضة
اللاحقة حيثية فبعد تحقق البيضة ليس مجموع الوحدات من حيث كونها معرفة للبيضة عدا كما يقال قطعات الخشب من حيث كونها

أي مولانا
جلال الدين
الدواني
منه فليد
الشيخ
ابن علي
سبحان
صحة
أي مولانا
صحة
الشيخ
صحة
سورة
صحة

وما نوفي بالآية

ممن حال شاكست بالرحمت از بخت

حب نگران از نصابت چندی

مجموعه نادر

فهرستی از کتب مستطاب
در کتابخانه عمومی
موسسه تخصصی
پژوهش و تحقیق

کتابخانه عمومی
موسسه تخصصی
پژوهش و تحقیق

التماس

بر ناظرین این گوهر گر انصاف می باشد که محشی و مصنف این مجموعه را با قضا می ست

حق تصنیف باین بی بضاعت مهیو رسیده اند پس بدون اجازت اخراج بر رویا

سلطان الله تعالی از اهل مطایع جرات به طباشیر نفرمایند و ما علینا الا لبلاغ

مستند اول بکیر

قیمت

فی جلد کاغذی

ONE



19

MUSLIM UNIVERSITY LIBRARY
ALIGARH

This book is due on the date last stamped. An
over-due charge of one anna will be charged for
each day the book is kept over time.
